عن النص قال الزركشي وهو الذي في الحاوي والتتمة والبيان وغيرها وسياتي
في الحصر انه اذا حبس بحق لا يباح له التحلل قال الوالد رحمه الله تعالى لا منافاة
بينهما اذ كلام المجموع في حق عاجز عن اداية ومفهوم النص وغيره في حق قادر
على ذلك بثمن استناب من قدر عن نفسه او حلا لا فرعي عنه وقع عنه
كما في طواف الحامل لغيره وان كان النايب لمريرم عن نفسه ولو بعض
الجمرات فرمي وقع عن نفسه لان رميه يقع عنه دون المستنيب كالحج
لكن يخالف ما مر في الطواف عن الغير اذا كان محرما فانه يقع عن الغير
اذا نواه له ويفرق بان الطواف لما كان مثل الصلاة اثرت فيه نية الصرف
الي غيره بخلاف الرمي فانه ليس شبيها بالصلاة واذا استناب عنه من
رمى اوحلا لا سن لمات ينا وله الحصي ويكبر كذلك ان امكنه والا تناولها
النايب ويكبر بنفسه ولا ينعزل نايبه في الرمي عنه باغمايه والمجنون في
جميع ذلك كالمغمى عليه صرح به المتولي وغيره فيجزيه رميه عنه ولو برئ
من عذره في الوقت بعد الرمي لم تلزمه اعادته لكمنها تسن ويفارق نظيره
في الحج بان الرمي تابع ويجبر تركه بدم بخلاف الحج فيهما وبان الرمي على الفور
وقد ظن العجز حتى خرج الوقت والحج على التراخي اما انما النايب فظاهر
كلامهم انه ينعزل به وهو القياس وكلامهم يفهم انه لو ظن القدرة في اليوم
الثالث وقلنا بالاصح ان ايام الرمي كيوم واحد انه لا يجوز له الاستنابة
ولو عجز الاجير على عينه عن الرمي هل يستنيب هنا للضرورة او لا كسايز
الاعمال والاقرب الثاني ويريق دما وما ذكر في هذا الفصل من شروط
الرمي ومستحباته قد ياتي في رمي يوم النحر وايام التشريق **فان تركه** كله
يوما او يومين من ايام التشريق او سمحوا او جهلا **تداركه في باقي الايام**
منها في الاظهر بالنص في الرعاة واهل السقاية وبالقياس في غيرهم
اذ لو كانت بقية الايام غير صالحة للرمي لبرئ قوق الحال فيها بين العذور
وغيره في الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة والمتدارك اداء كما مر ولو
تدارك قبل الزوال اوليلا اجزاه كما جزم به في الاولى في اصل الروضة

Copyright © University

والمجموع والمناسك واقتضاه نص الشافعي رحمه الله وبالثاني ابن العماد في
شامله وابن الصلاح والمحب في مناسكهما وان جزم ابن المقري تبعا لجمع بخلافه
فيهما اذ جملة ايام الرمي بليليها كوقت واحد وكل يوم لرميه وقت اختيار لكن
لا يجوز تقديم رمي كل يوم عن زوال شمسه كما مر ويجب الترتيب بينه وبين رمي
يوم التدارك بعد الزوال فلو خالف وقع من المتروك فلو رمي الى كل جمرة اربع
عشرة حصاة سبعا عن امسه وسبعا عن يومه لم تجزه عن يومه ويوخذ منه
انه لابد في النايب ان يرمي عن نفسه الجمرات الثلاث قبل منيبه وهو
ظاهر وما اقتضاه هذا الكلام المار من جواز رمي يومين ووقوعه اداء
بالتدارك لا يشكل بقولهم ليس للعذور ان يدعوا اكثر من يوم وايامهم
يقضون ما فاتهم لان الكلام هنا في تدارك الرمي فقط وهناك في تاركه
مع المبيت بمنى والتعبير بالقضاء لا ينافي الاداء كما مرت الاشارة اليه **ولا دم**
مع التدارك سواء جعلناه اداء ام قضاء لحصول الايجار بالمتاتي به **والا** بان
لم يتدارك **فعليه دم** في رمي يوم او يومين او ثلاثة او يوم النفر ايام التشريق
لاتحاد جنس الرمي فاشبه حلق الراس وقد ذكر الرافعي هنا تردد اوطرايا واختلافا اشار
له المصنف بقوله **والاظهر تكميل الدم في ثلاث حصيات** لوقوع الجمع عليها كما لو
ازال ثلاث شعرات متوالية لما رواه البيهقي عن ابن عباس من ترك نسكا
فعليه دم وقيل انما يكمل في وظيفة جمرة كما يكمل في وظيفة جمرة يوم
النحر وفي الحصاة والحصاتين على الطريقين الاقوال في حلق الشعرة والشعرتين
اظهرها ان في الحصاة الواحدة مد طعام والثاني درهم والثالث ثلث
دم على الاول وسبعه على الثاني **واذا اراد** بعد تقضاء مناسكه **الخروج**
من مكة لسفر او لمكث طويل او قصير كما في المجموع **طاف للوداع** طوافا
كاملا بركعتيه لخبر البخاري عن انس انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من
اعمال الحج طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس خبر لا ينفر احد حتى
يكون اخر عهده بالبيت اي الطواف به فلا وداع على مريد الاقامة وان
اراد السفر بعيده كما قاله الايام والمعلي مريد السفر قبل فراغ الاعمال

اضطرابا

فرق

كما مر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)